14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

www.14october.com

البيئة والمياه

إعداد / أمل حزام المذحجي

مركز أبوظبي للبيئة والصحة ينظم ورشة العمل الأولى للقطاعات في العام الجاري

أبوظبي / متابعات:

عقد مركز أبوظبي للبيئة والصحة والسلامة هذا العام ورشة العمل الاولى لعام 2011 للقطاعات المعنية بالتطبيق على مستوى الامارة شارك فيها 35 ممثلاً عن السلطات المنظمة للقطاعات والتي تشمل في الوقت الحالي تسعة قطاعات (قطاع الصناعة، الطاقة، النقل، البناء والانشاء، السياحة، الصحة، النفايات، التعليم والغذاء).

وهدفت هذه الورشة استعراض سير العمل في تطبيق نظام ادارة البيئة والصحة والسلامة على مستوى الامارة وأهم الانجازات والتحديات التي تواجه التطبيق. وقد استكملت سبعة قطاعات تسجيل ما يقارب من 450 الكيانات العاملة في الامارة لتطوير وتطبيق أنظمتها في المرحلة الاولى. وتشمل منشآت صناعية ومنشآت متداولة بالنفايات، ومستشفيات، ومقاولين واستشاريين، وشركات نقل بري وبحري وجوي، وشركات توليد كهرباء ومياه، وفنادق وشقق فندقية. وستقوم القطاعات بإبلاغ مؤسسات جديدة للقيام بالتسجيل خلال هذا العام.

كما سيبدأ العمل بتطوير أنظمة كل من قطاع التعليم وقطاع الغذاء اللذين انضما مؤخراً إلى قائمة القطاعات المعنية بالتطبيق.

وخلال الورشة استعرض مركز أبوظبي للبيئة والصحة والسلامة أهم الأنشطة التي قام بها مؤخراً ومن أبرزها توقيع عقد مع شركة لها صلة بشركة عالمية متخصصة في مجال اعتماد مساقات التدريب على النظام علماً بأن ذلك سيؤدى إلى توفر الدورات التدريبية الخاصة بالمدققين على الأنظمة وبالتالي البدء بعملية التسجيل.

كما تم عرض المشاريع التي سيتم تنفيذها من خلال مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مع مؤسسة الصحة والسلامة البريطانية في شهر ديسمبر الماضي وتشمل وضع برامج توعية خاصة بالصحة والسلامة المهنية موجهة لفئة الشباب، والتعاون بين مركز أبوظبي للبيئة والصحة والسلامة ومركز الاحصاء في اجراء مسح شامل عن القضايا الخاصة بالنظام.

وفي ختام الورشة تم استعراض التحضيرات الاولية للاعداد للمؤتمر الدولي حول البيئة والصحة والسلامة قبل نهاية العام الجاري بالتعاون مع القطاعات وكذلك التحضيرات الخاصة بالاعداد لمقترح حول جائزة أبوظبي للبيئة والصحة والسلامة.

في تقرير سويسري عن المياه في الشرق الأوسط

التغيرات المناخية من أبرز العوامل المتسببة في شحة المياه بالمنطقة

تحويل عنصر المياه في منطقة الشرق الأوسط إلى عنصر سلام للتعاون بين دول المنطقة

سويسرا / متابعات :

أطلقت الرئيسة السويسرية مؤخرا مبادرة للتعاون بين دول الشرق الأوسط في مجال المياه تحمل شعار "السلام الأزرق". وفيما جاءت الخطوط العريضة للمبادرة ضمن تقرير أعد بتمويل سويدي - سويسري أطلق عليه شعار "الدبلوماسية الزرقاء"، يرى خبير عربي في مجال المياه أنها تأتي في توقيت "غير ملائم".

شهدت مدينة جنيف إطلاق مبادرة جديدة تسعى إلى تحويل عنصر المياه في منطقة الشرق الأوسط، إلى عنصر سلام، بدل كونه عاملا لتأجيج الصراع والحروب. وصرحت ميشلين كالمي - ري، رئيسة الكنفدرالية ووزيرة الخارجية أن هذه المبادرة التي تشترك فيها كل من سويسرا والسويد، ستعمل "على تحويل المياه في الشرق الأوسط إلى مادتين لهما نفس أهمية النفط وبإمكانها أن تمثل بالنسبة لبلدان المنطقة، ما مثلته مادة الفحم والحديد والصلب بالنسبة لأوروبا في بداية مشوارها"، في إشارة الى نواة التعاون الصغيرة الأولى التي تأسست في بداية الخمسينات من القرن الماضي وأدت لاحقا إلى تشكل الإتحاد الأوروبي في صيغته الحالية.

ضرورة إعادة النظر في قضية المياه بالشرق الأوسط

ترتكز مبادرة التعاون في مجال المياه في منطقة الشرق الأوسط على تقييم لمشكلة المياه في المنطقة تضمنه تقرير أعدته مجموعة التنبؤات الإستراتيجية الهندية بتفويض سويسري - سويدي، نشر تحت عنوان "السلام الأزرق أو ضرورة إعادة النظر في قضية المياه في الشرق الأوسط". التقرير الذي اشتمل على 150 صفحة، تطرق إلى جرد لواقع مخزون المياه في المنطقة اليوم، والتحديات والمخاطر المتسببة في ظاهرة شح المياه بالمنطقة، سواء بسبب التغيرات المناخية أو الزيادة الديموغرافية أو التوسع العمراني وتعميق عدم الثقة، وكذا العقلية التي يتم بها التعامل مع مشكلة المياه وما قد تقود إليه مع استمرار شح المياه.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، المعتمدة الى حد كبير على تقارير دول المنطقة، أي تركيا والعراق والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين وإسرائيل أن ارتفاع درجة الحرارة بالمنطقة خلال الـ 50 الى الـ 70 عاما القادمة، قد يزداد بما بين 2،5 الى 3،7 درجة مئوية في الصيف، وما بين 2 الى 3،1 درجة مئوية في الشتاء، وهو ما سيعمل على تسريع نسبة تبخر المياه السطحية. ومن النتائج المترتبة على ذلك، نقص في تهاطل الأمطار وسرعة في مساحة التصحر في كل من تركيا وسوريا والعراق والأردن.

كما ستؤدي هذه التطورات إلى انخفاض منسوب المياه في البحر الميت من 390 مترا تحت مستوى سطح البحر في الستينات الى 420 مترا في الوقت الحاضر. بل إن مستوى الانخفاض سيصل الى 450 مترا تحت مستوى سطح البحر بحلول عام 2040، وهو ما سيكون له تأثير على مساحة البحر الذي يرى الخبراء أنه سيتحول الى بحيرة في غضون 50 عاما، قبل أن يندثر نهائيا. ونفس الشيء، يهدد منطقة الأهوار العراقية التي يقول التقرير إن مساحتها الإجمالية تقلصت بحوالي 90 ٪. في سياق متصل، سجل انخفاض في موارد المياه العذبة المتجددة في الطبقة الجوفية الجبلية، التي تتقاسمها كل من إسرائيل وفلسطين ما بين عامي 1993 و2010 بنسبة 7٪، مما يتطلب تصحيحا للمعطيات المتداولة في المحافل التفاوضية بين الطرفين. إضافة الى ذلك، يشدد التقرير على ضرورة تعزيز بناء الثقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وهو ما دفع الساهرين على المبادرة لاستثناء الطرفين من خطوات التعاون العملية الأولوية، التي تقتصر على كل من تركيا وسوريا والأردن ولبنان والعراق.

آليات تنظيم التعاون المائي في المناطق الشمالية

وللتوصل الى توفيق بين آراء الشركاء المختلفين تم تنظيم سلسلة من اللقاءات، منها لقاء مدينة مونترو بسويسرا في شهر فبراير 2010 ولقاء في عمان بالأردن في شهر مايو 2010 ولقاء آخر في سانليورفا بتركيا. وترى رئيسة الكنفدرالية في ردها على احد الأسئلة بأن "هذه المبادرة هي استمرارية لمبادرة جنيف، التي قالت عنها إنها لم تمت، بل وضعت نقاطا يعتمد عليها بين الأطراف المختلفة في المحادثات من أجل تحقيق بعض التقدم في النقاط التي تعرف تأزما". أما جون دانيال روخ، السفير المكلف بملف الشرق الأوسط في وزارة الخارجية فيعتبر أنه "على الرغم من مرور المنطقة بتقلبات سياسية كبرى"، في إشارة الى ما حدث في تونس و في مصر، "فإن هذه الخطوات (مبادرة جنيف ومبادرة السلام الأزرق)، تمهد الطريق لحلول ممكنة، عندما تصبح الأوضاع السياسية ناضجة".

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة، عشر توصيات ينظر لها على أنها خارطة طريق لتوضيح ما يجب القيام به على المستويات القصيرة والمتوسطة والطويلة، وبالنسبة لمختلف الدوائر ذات الاهتمام المشترك، إذ حددت الدراسة توصيات على المدى القصير، تتمثل في (تشكيل مجلس تعاون) في مجال الموارد المائية، يقتصر على كل من تركيا وسوريا والعراق ولبنان والأردن، ويستثني إسرائيل وفلسطين، في انتظار أن تحل المشكلة السياسية. وقد رصدت لهذا المجلس إدارة التنمية والتعاون السويسرية ميزانية لإعداد دراسة عن مقوماته، ستكون جاهزة في نهاية عام 2011. وعلى المدى المتوسط، هناك عدة آليات لتنظيم التعاون المائي في المناطق الشمالية وفي منطقة حوض نهري دجلة والفرات. أما على المدى الطويل، فهناك اقتراحات لمشاريع متعددة، بعضها يتمثل في إقامة محطات لتحلية المياه، تشترك فيها عدة دول متجاورة أو مشاريع تصدير مياه عبر الأنهار من دول لها فائض مائي، مثل تركيا.

وهناك (مشاريع عملاقة على المدى الطويل أيضا، مثل مشروع البحر الميت بين الأردن وإسرائيل وفلسطين) ، والمتمثل في إقامة أنابيب لجلب مياه من البحر الأحمر. ومن النقاط التي تحتاج الى إيجاد حل مشكلة بحيرة طبرية المتنازع عليها بين إسرائيل وسوريا والتي يقترح التقرير "اعتبارها منطقة ذات انتفاع مشترك بين الطرفين لفترة زمنية محددة" بغرض تسهيل استغلالها بطريقة مدروسة. وتشكيل لجنة خبراء تقدم اقتراحات تكون جاهزة لحل المشكلة، عندما تتوفر الإرادة السياسية لدى الطرفين للحل.

أما عن الوضع الفلسطيني الإسرائيلي، فنلاحظ ان التقرير خصص له توصيتين: الأولى، عبارة عن حلول مؤقتة للوضع الفلسطيني، والمتمثلة في محطات محلية لاستخراج المياه تشتغل بالطاقة الشمسية او بالوقود العضوي، ومحطات مركزية لمعالجة مياه الصرف من جهة وإجراءات تعزيز الثقة بين الطرف الإسرائيلي والفلسطيني من جهة أخرى، عبر لجان المياه المشتركة، ومرافق التحكم في المياه ولجان مراقبة التلوث البيئي.

وتشير هذه التوصية إلى أن بعض الخبراء الإسرائيليين يوافقون على ما جاء في الملحق الثاني من مبادرة جنيف، الذي يقترح ضرورة الإشراف على الموارد المائية عبر "هيئات متكافئة في الصلاحيات"، في انتظار التوصل إلى حل سياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين ولكن جميع هذه المشاريع تظل مرهونة بالتطورات السياسية في المنطقة وبمدى تدخل المجموعة الدولية في دعم هذا المسار وتمويله.

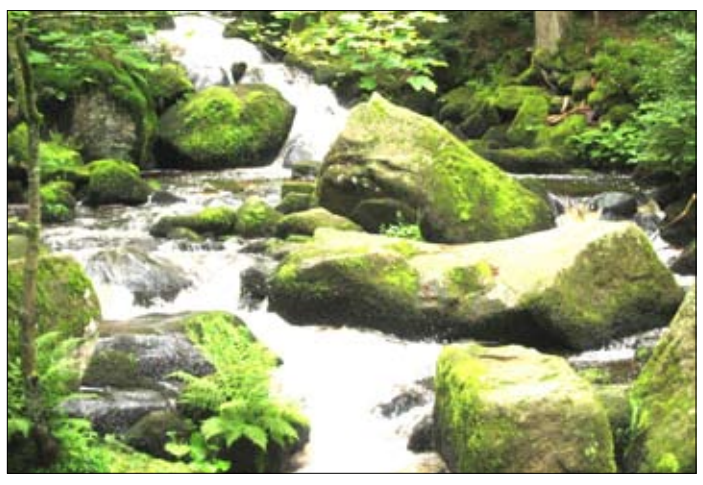

نافذة

الحفاظ على نظافة البيئة مسؤولية صندوق النظافة بعدن

أمل حزام المذحجي

نشرت صحيفة (14 أكتوبر) تصريحاً للأخ / قائد راشد انعم المدير التنفيذي لصندوق النظافة وتحسين المدينة بعدن في العدد (15103) أفاد فيه انه بناء على تعليمات الأخ/ عبد ربه منصور نائب رئيس الجمهورية وتنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس علي عبدا لله صالح المتعلقة بتثبيت (3000) من عمال النظافة المتعاقدين لدى الصندوق فانه تم رفع كشوفات بأسمائهم إلى مكتب الخدمة المدنية بعدن لاستكمال الإجراءات لمنحهم الاستقرار النفسي وتحسين مستواهم المعيشي، للحفاظ على المظهر الجمالي للعاصمة الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق تعد هذه الخطوة بادرة جيدة في الوقت الراهن لتصحيح أوضاع العمال وبالذات بعد الجهود التي بذلوها في (خليجي 20) و أسهمت في إنجاح البطولة.

فإضراب عمال النظافة بمدينة عدن وتوقفهم عن العمل مدة أسبوع للمطالبة بمستحقاتهم وعلاواتهم وضماناتهم الصحية والاجتماعية، حول مدينة عدن إلى قمامة كبيرة أصبحت تشكل خطراً بيئياً وصحيا.

وهنا أجدها مناسبة للتذكير بان هولاء العمال ليسوا مواطنين من الدرجة الثانية بل مواطنون يمنيوان يستحقون كل التقدير والاحترام والرعاية الخاصة لتحسين أوضاعهم المعيشية وتوفير الرعاية الصحية لهم لأنهم يقومون بخدمات تحمي المواطن من التلوث البيئي والأضرار الصحية.

واختتم كلامي أن حماية هولاء العمال والموظفين في هذا الصندوق تخدم البيئة العامة بمدينة عدن، و على قيادات صندوق النظافة وتحسين المدينة بذل الجهود المطلوبة لمتابعة وتحقيق مطالب العمال بأسرع وقت بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

كما أناشدهم بالتخطيط السليم لإدارة عملية تنظيف صناديق القمامة والسيارات التي تنقل المخلفات التي لا يتم تنظيفها على الإطلاق ما يشكل ظاهرة غير حضارية بسبب الروائح المنبعثة أثناء مرور السيارات لتجميع القمامات وترك الصناديق بعد العملية في الأماكن المخصصة بحالة يرثى لها.

فمتى يتم التخطيط السليم للتخلص من القمامة والمخلفات بالطريقة الصحيحة للحصول على بيئة صحية تخدم المواطن؟

معرض للنفايات في السويد

ستوكهولم / متابعات

المعرض لا يضم لوحة «موناليزا» بل علبة حليب فارغة، فمن خلال الغوص في سلال المهملات يكتشف معرض «قمامة» في متحف نورديسكا في ستوكهولم أن لنفاياتنا تاريخا يقف على مفترق علم الأعراق والبيئة وحتى المشاعر.

وتقول كريستينا ماتسون مديرة المتحف الواقع في وسط ستوكهولم الذي يستضيف معرضا حول الموضوع «نهتم جميعا بالطريقة التي يعيش بها الآخرون. ورأينا أن من المثير للاهتمام أن نعرف كيف يتصرف الآخرون أمام سلة القمامة الخاصة بهم».

الملاحظة الأولى التي تبرز فورا هي أن التعامل مع القمامة تغير مع مرور الزمن.

فهنا سروال مصنوع من الكتان يعود إلى القرن الثامن عشر، بال يحمل آثار تعديلات ودرز ورتق..إلى حين استخدامه رقعة لسد جدار فاصل.

وهناك سروال جينز من العام 2010 من ماركة سويدية مشهورة ممزق و«معتق» في المصنع مرفق بتحذير لدى شرائه يقول «يخدم نصف المدة إلا أن جماله مضاعف. »

التباين ظاهر أيضا بين دمية قديمة تقليدية من منطقة لابلاند مصنوعة فقط من قطعة قماش حمراء بسيطة وستارة بالية فيما يبرز في الملاحظة المرفقة بها، رقم يفيد أن الأطفال السويديين يحظون في طفولتهم بما معدله 536 لعبة.

فوط صحية قطنية واوان خزفية مكورة تم إصلاحها بمشابك حديد وسجاد وعقاصات مصنوعة من ألياف نسيجية..يبدو ان البؤساء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانوا يعتمدون التدوير قبل عصرهم. فهل كانوا أكثر رعاية للبيئة؟

وتوضح لينا لاندربرغ مفوضة المعرض الذي يستمر حتى 25 سبتمبر، «اردنا ان نظهر أن في تلك الفترة ما من شيء تقريبا كان يعتبر من النفايات.»

اعتبارا من العام 1920 حتى بداية ثمانينات القرن الماضي، حل عصر التخلص من كل شيء في جو من الفوضى إلى أن حمل مفهوم الدفاع عن البيئة تغييرا في الذهنيات مع تطوير أكياس النفايات التي لم تعتمد إلا في نهاية الستينات ومن ثم الفرز الانتقائي.

وراهنا يرمي كل سويدي حوالي نصف طن من النفايات سنويا (اقل بثلاث مرات من المواطن الأميركي).

ويقول الخبير اريك اوتوسون-تروفالا ان «الهدف هو حمل الناس على التفكير. لا نريد توجيه اصابع الاتهام الى احد. الناس يطرحون على انفسهم الكثير من الاسئلة ويحاولون التصرف بطريقة مسؤولة على الصعيد البيئي».

وبعدما طرح الخبير أسئلة وراقب عدة أشخاص يرمون نفاياتهم، فانه يفضل التشديد على «المشاعر التي تربطنا بهذه الأغراض التي نتخلص منها».

ويروي «في مراكز التدوير غالبا ما يتم وضع الأشياء البارزة جانبا كما لو أنهم يعطونها فرصة جديدة قبل تدميرها.»

تقول لينا لاندبرغ «ثمة أسئلة صعبة: بماذا نحتفظ وماذا نرمي؟ ولماذا يعتبر شخص ما الغرض نفاية فيما لا يعتبرها الشخص الآخر كذلك. فغالبا ما تكون النفايات أيضا مسألة رأي.»

تصدرها الهيئة العامة للموارد المائية

نشرة فصلية تهدف إحداث نقلة نوعية في الرأي العام لمستخدمي المياه

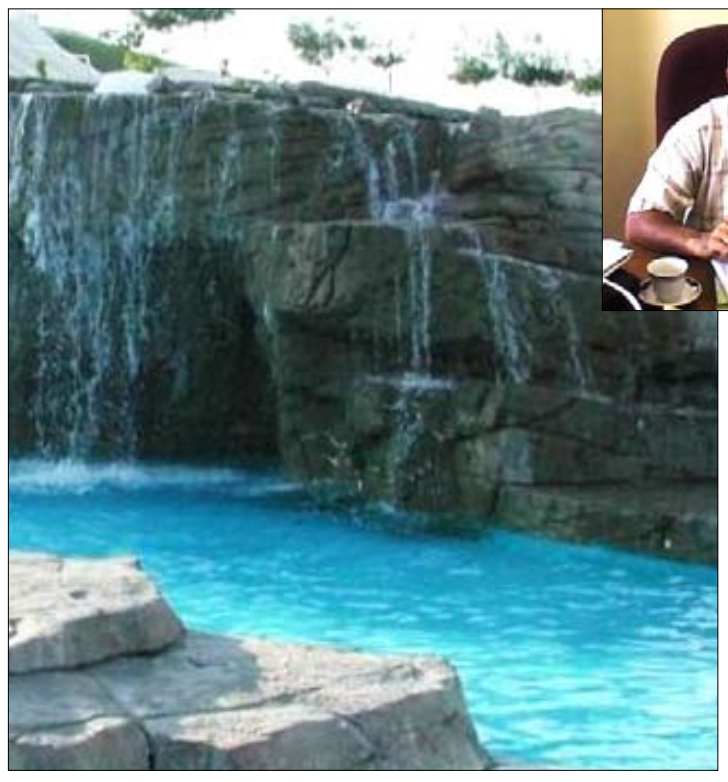

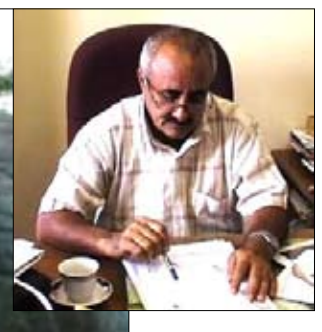

أمل حزام المذحجي:

صدر العدد السادس عشر من النشرة الفصلية (الندى) للفترة أكتوبر حتى ديسمبر العام الماضي عن الهيئة العامة للموارد المائية، و تضمنت مواضيع حول النباتات المائية ونصف المائية ومعالم مائية شامخة تشمل حوض صنعاء وأهميته لما يحظى به من اهتمام الجهات الحكومية المعنية والمختصين بالعلوم المائية من منظمات ومؤسسات دولية كما جاء في تقرير بعثة البنك الدولي في اليمن بنضوب مياه الحوض.

واحتوت النشرة على تصريح من المهندس / عبد العزيز مهيوب مديرعام الهيئة العامة للموارد المائية عدن، لحج، أبين تحدث فيها عن نشاطات الهيئة التي شملت عدد اً من الو رشات التدريبية بتنسيق ودعم المؤسسة الألمانية (GTZ)، وإدارة الموارد المائية لتشكل رافداً قوياً وتوأمة مع نظيرتها لجنة الحوض المائي لدلتا أبين والتي أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (80) للعام 2008م . موضحاً أن محاور الورشات تعرف المجتمع بالوضع المائي الراهن والسبل الكفيلة بالحماية وضرورة تفعيل مشاركة المجتمع ومستخدمي المياه في الإدارة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنهاوالمساعدة على خلق بيئة مؤسسية وإطار فعال للمشاركة المجتمعية وتشجيع نهج التشاور والمشاركة الفعالة وتقريب وجهات النظر من اجل الوصول إلى إجماع في الري.

وشملت النشرة عدداً من النقاط حول إحداث نقلة نوعية في الرأي العام لمستخدمي المياه إزاء المسئوليات المشتركة للحفاظ على المياه كماً ونوعاً والعمل على غرس أخلاقيات المحافظة على المياه في أذهان مستخدمي المياه، والدفع بتحسين طرق الري الحديثة وتقليل الاستخدامات وإيجاد البدائل للموارد المائية بكافة السبل الممكنة وصيانة وتشغيل منشات الري وتعزيز الوعي العام والإسهام في تنفيذ برامج التوعية المائية في مختلف المجالات والعمل على تنفيذ التشريعات المائية ومحاربة ووقف الحفر العشوائي للآبار.